

آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة

الملخص

د. كريش نبيل
كلية الحقوق
لعلوم السياسية
جامعة باتنة
الجزائر

المقال يعالج في أسلوب تحليلي ناقد آفاق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة التي تقضي توافر شروط معينة كمدخل للانتقال من نظام تسلطي تنافسي إلى نظام ديمقراطي حقيقي. وذلك بمحاولة إبراز مفهوم عملية التحول الديمقراطي بصفة عامة، وطبيعة هذا التحول وشروطه في إطار نموذج الموجة الرابعة، وأخيرا موقع الوطن العربي من معطيات البيئة الداخلية والخارجية، أي في ظل التصور الخارجي ومتطلبات التحول الداخلية.

مقدمة

ما من شك أن الديمقراطية الليبرالية *Démocratie libérale* أصبحت تمثل اليوم فتحة جديدا في توجهات الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية التي أخذت تغمر العالم شيئا فشيئا. لما لها من قدرة على توليف وإعادة تركيب بنية العلاقات الاجتماعية والفكرية للمجتمعات بما يتوافق ومبادئها العليا. بل وكما لم تعد الديمقراطية مجرد نزوة أو نزعة فكرية ليبرالية خامرة، فهي الآن إشكال وحقيقة قائمة بذاتها بفعل التنازع الفكري والفلسفي المتجدد لمفاهيمها وحلولها المطروحة تبعا لتصورات فلسفية ومذهبية وإيديولوجية ومصالحية معينة إلى درجة أن الديمقراطية لم تعد واحدة، وإنما هي ديمقراطيات متعددة تحمل كل منها مميزات خاصة.

Abstract

This article deals with an analytical method that criticizes the horizons of Arabic democratic change in the light of the fourth wave which requires specific conditions for the passage from an authoritarian system to a real democratic system. This can be done through showing the concept of the process democratic change in general and the nature of this change and its conditions within the fourth wave model, the position of the Arab world internally, the foreign standpoint as well as the requirements of domestic change.

وتأسيسا على ذلك جاءت الدراسة للتركيز على مفهوم الديمقراطية الليبرالية لتأكيد حقيقة الترابط بين الديمقراطية والليبرالية، وقياس درجة الاختلاف بين هذا المفهوم وغيره. كأساس لتفسير عملية التحول الديمقراطي التي تعرفها الكثير من المجتمعات اليوم، وموقع الوطن العربي بطبيعة الحال منها في إطار اشتراطات الموجة الرابعة Fourth wave. وذلك من خلال طرح إشكالية رئيسية تدور أساسا حول: ما مدى إمكانية تحقيق التحول الديمقراطي العربي في ظل الموجة الرابعة؟ ومنها تتفرع مجموعة من التساؤلات الجزئية أهمها:

- ما المقصود بالتحول الديمقراطي بصفة عامة؟ وما يقابل ذلك من مفاهيم؟
- ما هي طبيعة التحول الديمقراطي في ظل الموجة الرابعة؟ وما يتطلبه من شروط؟
- ما هو موقع الوطن العربي من التحول الديمقراطي في ظل التصور الأمريكي الخارجي له؟ وما هي اشتراطات الموجة الرابعة المختلفة؟

وكل هذا يكون وفقا لمحاور الدراسة الثلاثة التالية:

- حول مفهوم التحول الديمقراطي وما يقابله من مفاهيم.
- التحول الديمقراطي في إطار الموجة الرابعة: الطبيعة والشروط.
- التحول الديمقراطي في الوطن العربي: بين التصور الأمريكي (الخارجي) وما يتطلبه التحول.

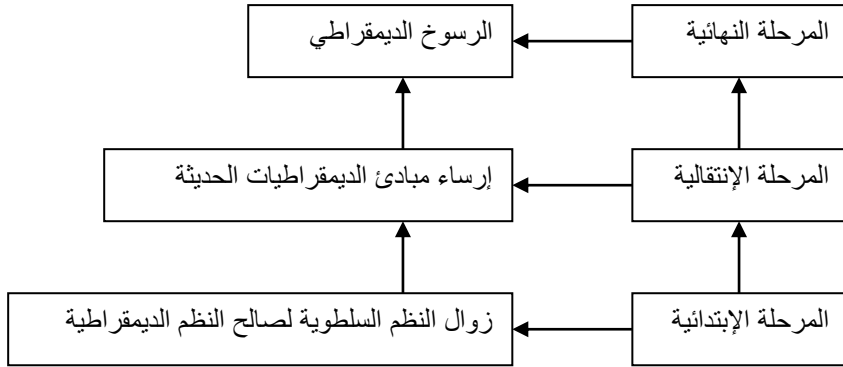
أولا- مفهوم التحول الديمقراطي وما يقابله من مفاهيم:

التحول من الناحية اللغوية يقصد به التغيير في الشيء والانصراف إلى سواه. وعلى مستوى النظم السياسية يستخدم للإشارة إلى انتقال النظام من نوع إلى آخر، حيث عادة ما يطلق على عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي بالمفهوم الليبرالي الغربي اصطلاح "التحول الديمقراطي" بناء على التحولات السياسية التي عرفتها العديد من البلدان في إفريقيا وأمريكا اللاتينية و شرقي آسيا وإفريقيا وأوروبا،(1) التي تقتضي اعتماد جملة من السياسات تؤكد عملية التحول من أهمها:

- احترام الدستور وسيادة القانون؛
 - وجود مجلس تشريعي منتخب؛
 - استقلالية القضاء وحرية الصحافة والإعلام؛
 - التعددية السياسية والحزبية واحترام حقوق الإنسان.
- ان التحول الديمقراطي لا يكتفي ببعض الإصلاحات السياسية التي قد تشهدا بعض الدول، لا تعني في الغالب سوى تطورا ديمقراطيا، لكون التحول الحقيقي يمتد في مضمونه الاجتماعي والسياسي إلى التغيير الجذري "لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي". (2) تقتض عملية التحول "تجاوز الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، كما تهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكبر اتساعا من محاسبية النخبة، إضافة إلى صياغة آلية لعمل صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي". (3)

وهو ما يجعل منها عملية صعبة وجد معقدة، ليس لكونها تقتضي التعايش بين جميع مؤسسات وذهنيات وسلوكيات النظام القديم والحديث التي قد تعرّضها إلى هزات وانتكاسات من شأنها العصف بعملية التحول الديمقراطي برمتها، وإنما لكون عملية الرسوخ والتجدد الديمقراطي تتطلب تطورا مستمرا في المجتمع، بحيث تبدأ في مرحلتها الابتدائية بزوال النظم السلطوية لصالح نظم أخرى ثم تحاول في مرحلتها الانتقالية إرساء أسس الديمقراطيات الحديثة وصولا إلى مرحلة الرسوخ الديمقراطي النهائية، أين يتجسد القبول بقواعد اللعبة السياسية الديمقراطية ويسود الاقتناع التام بين السلطة والمعارضة بعدم وجود بديل عن التحول. (4) كما يتضح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: مراحل التحول الديمقراطي



وعموما تمر عملية التحول الديمقراطي عبر مسارين هما: (5) إصلاح الدولة وضبط سلطتها وتطهيرها من اعتبارات المصالح الشخصية. إعادة هيكلة المجتمع من أجل فاعلية وموازنة قواه لقوة الدولة. وبما ان التحول هو بالأساس ناتج عن مبادرات تقوم بها جماعات لها مصلحة في التغيير ويختلف من دولة إلى أخرى، فإن الديمقراطية ذاتها ليست صيغا جاهزة تطبق هنا وهناك، وإنما هي عملية بناء متواصلة لا تقوم إلا "عندما تقتنع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية بأن لها مصلحة أكيدة في ممارسة الحرية السياسية فتدافع عنها دفاعها عن مصالحها ذاتها"(6).

كما تعتبر ممارسة نسبية قابلة للنمو مثلما هي قابلة للتراجع "فهي عملية تاريخية تبدأ عندما يتوافر الحد الأدنى من شروط ممارستها وتحسن نوعيتها ويتسع نطاقها باستمرار الممارسة وانتشار الثقافة الديمقراطية وتصبح سلوكا اجتماعيا وطريقة حياة عندما تنتشر ممارستها في البيت والمدرسة والمؤسسة إضافة إلى ممارستها في الحياة السياسية"(7).

ويمكن الإشارة هنا إلى أنه لا يمكن استخدام لفظ الديمقراطية مجردا من سياقاته الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وضرورة إيجاد السياق الملائم لعدم التعارض بين الديمقراطية كمبدأ والأشكال الإجرائية لتطبيق هذا المبدأ (8). وهي الأشكال التي تختلف باختلاف ظروف كل مجتمع ومراحل تطوره.

لقد ساعد تبني الديمقراطية في العديد من النظم الحاكمة بغض النظر عن الالتزام بها غموض المفهوم ذاته. وتدخل في هذا مختلف الصفات التي أصبحت تطلق على مجتمعات هجينة تجمع بين صفات الديمقراطية وصفات التسلطية، كاستخدام وصف نظم شبه تسلطية، أو ديمقراطية مزيفة، أو شبه الديمقراطية... (9)

غير أن الإطار الذي تركز عليه هذه الدراسة وتسعى إلى توضيحه هو الديمقراطية الليبرالية التي تستخدم كما يحمل معناها للتعبير عن الترابط الوثيق بين الديمقراطية والليبرالية التي تلخص خصائصها في كونها "... أنها نظام حكم وطريقة حياة تعتمد "عد" الرؤوس بدلا من قطفها وكسرها... وهي طريقة لحسم صراع المطالبين بالحصول على السلطة أو الوصول إليها... واتخاذ القرارات دون اللجوء إلى العنف والإرهاب... تعتمد على الحجة والإقناع وعد الأصوات وليس على السيف أو النقد أو طيب النسب" (10). وعادة ما تحدد عناصر أو شروط قيامها في: الشمولية، المساواة، الثقافة الديمقراطية، الليبرالية، الإستدامة. (11)

وهو ما يجعلها بطبيعة الحال تتميز عن أشكال الحكم الأخرى غير الديمقراطية المستخدمة في بعض الأدبيات لوصف درجة الانفتاح السياسي التي عرفتها تجارب التعددية السياسية والتحول الديمقراطي في العديد من بلدان العالم الثالث بما فيها الوطن العربي، كالتسلطية أو السلطوية للإشارة إلى احتكار الحكم في غياب المنافسة ودور المجتمع المدني والآليات الديمقراطية المختلفة، وتختلف عن الشمولية في كونها لا تقوم على إيديولوجيا مهيمنة وحزب سياسي مسيطر، بالإضافة إلى المفاهيم الأخرى التي عادة ما تستخدم للدلالة على حدوث تحول ديمقراطي محدود يتراوح بين القيام بإجراءات ذات طابع انفتاحي والإبقاء على جوهر الطبيعة السلطوية للحكم مما يجعلها شبه سلطوية أو شبه ديمقراطية.

ولهذا يعتبر التحرير السياسي الذي يقوم مثلا على إقرار بعض الحقوق المدنية والسياسية وتخفيف بعض القيود المفروضة مجرد خطوة مهمة في إطار تطبيق الديمقراطية، مثلما ينطبق الأمر على التعددية السياسية والحزبية التي لا تعني الممارسة الديمقراطية الفعلية بمجرد إقرارها. على اعتبار أن التحول الديمقراطي يحتاج إلى بيئة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية ملائمة بل ينبغي ان تتماشى مع طبيعة خصائص وظروف كل مجتمع.

فلا يمكن قيام تحول ديمقراطي دون تحمل القوى الممثلة للتغيير في المجتمع غير الديمقراطي وإحساسها بالمسؤولية المجتمعية، كما لا يمكن للممارسة الديمقراطية الحقيقية أن تتم أو تتكامل دون رغبة الأفراد أو المواطنين في المشاركة في عملية اتخاذ القرار والقبول بذلك من طرف النخب الحاكمة. كما أن عدم وجود ثقافة سياسية تحترم قيم الديمقراطية ومؤسساتها وتكون مستعدة لتحمل تبعاتها ونتائجها لا يساعد على خلق

تحول ديمقراطي حقيقي يقتضي وجود بيئة داخلية وخارجية تساعد على حدوثه كما هو الشأن بالنسبة للبلاد العربية.

ثانيا- التحول الديمقراطي في إطار الموجة الرابعة:

الطبيعة والشروط: يرى عالم السياسة الأمريكي صموئيل هانتنتون Samuel Huntington أن العالم مر بثلاث موجات للديمقراطية، حيث شملت الأولى على 20 دولة معظمها في أوروبا والأمريكيتين، بينما اشتملت الثانية على حوالي 30 دولة منها مصر ولبنان على الصعيد العربي قبل الارتداد عنها في أوائل الستينيات من القرن الماضي. أما الموجة الثالثة Third Wave التي بدأت عام 1974 مع سقوط الحكم العسكري في البرتغال فقد ساهمت في تحول حوالي 60 دولة، مما رفع عدد الدول الديمقراطية في العالم إلى أكثر من 100 دولة عضو في الأمم المتحدة. علما أن في هذه الموجة برز عدد من الدول العربية ذات درجات متواضعة من التحول الديمقراطي كمصر والجزائر والأردن والكويت ولبنان (12)

وإجمالا، لقد تبع كل موجة ردة قلصت في عدد الدول التي تحولت إلى المعسكر الديمقراطي، الأمر الذي دفع بالباحث لاري دايموند Larry Diamond للحديث عما أسماه تعزيز الديمقراطية في البلدان التي جرى بها تحول في سياق الموجة الثالثة.

ولهذا، إذا كان الحديث عن الموجة الثالثة للديمقراطية قد ارتبط باسم صموئيل هانتنتون، فإن الحديث عن الموجة الرابعة يرتبط بأسماء عديدة منها مايكل ماكفول Michael Mcfaul مدير معهد الديمقراطية والتنمية وحكم القانون " CDDRL " بجامعة ستانفورد الأمريكية.(13) بناء على النموذج الذي استقاه من دراسته لنمط التحول الذي حدث في بعض دول المعسكر الاشتراكي سابقا. وهذا النموذج القابل للتعميم طالما توافرت اشتراطات معينة ينطلق من المقاربة التي ترى أن الموجة الثالثة خلّفت وراءها أنظمة سياسية تحمل في طياتها بعض سمات الديكتاتورية والديمقراطية معا، فهي ديمقراطية مفيدة أو ديكتاتورية منفتحة من أبرز ملامحها: إجراء انتخابات غير نزيهة، وجود أحزاب غير فاعلة ومنظمات مجتمع مدني تحت رقابة الدولة وأجهزتها، فساد، برلمان ضعيف...

أن هذا النموذج يطبق في حالة وجود نظام سياسي هجين يعطي مساحات معينة لتحرك القوى المعارضة يمكن استغلالها في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي. على عكس الأنظمة الديكتاتورية العقيمة التي لا يمكن أن تعرف هذا النموذج لعدم وجود شروطه الأساسية، فهي إما أن تبدأ بإصلاح نفسها من الداخل بتحقيق قدر أكبر من الليبرالية السياسية أو تظل على شموليتها وانغلاقها ويصبح من ثم أمر تغييرها رهنا بعوامل خارجة عنها قد تكون عسكرية (العراق أفريل 2003) أو اقتصادية أو طبيعية (وفاة الحاكم).

وعموما يتطلب نموذج الموجة الرابعة اشتراطات تتعلق جميعها بحالة نظام يتأرجح بين الديمقراطية والديكتاتورية، أو بالأحرى بين كفة المطالبين بالديمقراطية والراغبين في الإبقاء على الديكتاتورية. وفي جميع الحالات لجأت قوى المعارضة إلى تفعيل

الحقوق الدستورية والاعتماد على قواعد اللعبة السياسية القائمة، حيث يوضع ماكفول مجموعة من الشروط لنجاح النموذج هي: (14)

- أن تكون الأنظمة السلطوية تنافسية؛
تراجع أو تلاشي شعبية النظام السياسي القائم لأسباب معينة (عسكرية، اقتصادية، سياسية...)

- اتحاد المعارضة أو توحيدها لإحداث التغيير الديمقراطي؛
- مراقبة العملية الانتخابية من قبل مجموعات مستقلة؛
وجود عدد من المنافذ الإعلامية ومدى قدرة المعارضة على تعبئة الجماهير الشعبية...
وغيرها من العوامل التي اعتبرت محفزا رئيسيا في إحداث التحول في بعض البلدان الاشتراكية سابقا مثل: جورجيا، وأوكرانيا، وصربيا.

الأمر الذي يعني، أن التحول عن التسلطية في اتجاه تسلطية تنافسية لها ملامحها يمكن أن يؤدي إلى تحولات ديمقراطية على مدى زمني أطول، على اعتبار أن النظام التسلطي التنافسي هو نظام غير مستقر بالطبيعة، يمكن أن يساعد على توفير مساحة أمام المعارضة لإبراز وجودها واستغلال الثغرات والتناقضات القائمة بين القانون والممارسة.

وعموما، إذا كان التحول الديمقراطي يقتضي شروطا معينة تتطلب ضرورة توافر رأي عام مستنير ومعارضة متفكرة ومتحدة وتحوز على دعم عام شعبي ودولي وإقليمي ملائم، فما موقع المنطقة العربية من هذه المعطيات في ظل غياب إرادة التغيير الحقيقي؟ وهل سنظل تراوح مكانها بين تسلطية تقليدية وتسلطية تنافسية؟ وهل أن التعويل على الضغوط الخارجية يفيد في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي؟... وغيرها من التساؤلات التي يثيرها الوضع العربي القائم.

ثالثا- التحول الديمقراطي في الوطن العربي:

يبين التصور الأمريكي (الخارجي) ومتطلبات التحول: تاريخيا لم يكن خيار صانع القرار الأمريكي يكثر بإقامة حكم ديمقراطي في البلاد العربية والإسلامية، بقدر ما كان يهتم بتدعيم ومساندة النظم الاستبدادية القوية القائمة، بصرف النظر عن ممارستها المنافية للديمقراطية ذاتها لأسباب تتعلق بمصالح براغماتية يحددها ريتشارد هاس مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية في: (15)

- تأمين دفق متواصل من النفط؛
- كبح التوسع السوفيياتي والعراقي والإيراني؛
- التعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي-الإسرائيلي؛
- مقاومة الشيوعية في شرق آسيا؛
- تأمين حق الحصول على القواعد العسكرية.

غير أن هذا الاستثناء الديمقراطي سرعان ما تغير حينما أصبحت المصالح الأمريكية تقتضي ضرورة توفير الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لإقامة

أنظمة سياسية قادرة على توفير العون للجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

وهو ما يعني أن الصيغة الديمقراطية المنشودة لا تكون إلا بالشكل الذي يتسق مع الأهداف والمصالح الأمريكية الخارجية، الأمر الذي قد يعصف نهائياً بمسألة إمكانية التحول الديمقراطي في منطقة هي في حاجة إلى حكم صالح يقوم كما جاء على سبيل المثال في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 على الاحترام الكامل للحريات وإنهاء جميع أنواع التهميش والتمييز ضد الجماعات والأقليات وضمن استقلال القضاء وإلغاء حالات الطوارئ، وخاصة تمركز السلطة في أيدي الجهاز التنفيذي التي خلقت ما يشبه "الثقب الأسود" Trou Noir في قلب الحياة السياسية العربية (16)، نتيجة وجود أنظمة سياسية لا تسعى للتطوير ويغلب عليها الطابع التسلطي الاستبدادي ولو بدرجات متفاوتة.

إن الانفتاح السياسي الذي تبنته هذه البلدان يقوم على الالتزام الشكلي/الصوري بالمؤسسات والإجراءات الديمقراطية، كإسماح بوجود أحزاب ثم التضييق عليها، وإجراء انتخابات حرة غير نزيهة... كما رأينا سابقاً لا يمثل سوى آلية لتحديث التسلطة أكثر مما هو مدخل لتحقيق تحول ديمقراطي جاد وحقيقي.

وهو التحول الذي يحتاج إلى تشكيل المزيد من الضغوط السلمية على النظام السائد (النظام التسلطي التنافسي) من خلال الاستفاد من هامش الانفتاح السياسي الموجود وضرورة التحالف مع النخب الحاكمة المستنيرة التي تنشأ الإصلاح.

ويدخل في هذا السياق على سبيل المثال التصور الأمريكي للديمقراطية العربية الذي يفرض المزيد من القيود على نشاط الجمعيات الخيرية واتخاذ إجراءات ضد أحزاب سياسية مشروعة، وتشديد القيود على الصحافة بحجة التحريض على العنف والكراهية والإرهاب.

كما جاء اضطلاع معظم النخب العربية الحاكمة بمهمة هندسة وتصميم العملية السياسية بالشكل الذي يحقق أهدافها ومصالحها البراغماتية، ليسهم في إفراغها من مضمونها الحقيقي ويزيد في تعميق أزمة علاقتها بمجتمعها، بل ويعزز من ثم طرح مشكلة بناء الديمقراطية وبناء الدولة بشكل عام.

إن إخفاق الديمقراطية في العديد من الدول العربية لا يرجع إلى أصول ثقافية كما جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 على سبيل المثال، بل يعود إلى التباين في البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عملت على قمع وإقصاء القوى الاجتماعية والسياسية الفاعلة القادرة على استغلال أزمة الأنظمة التسلطية لصالحها أو إلغائها كلياً. (17)

وبإسقاط الاشتراطات التي يحددها نموذج الموجة الرابعة في التحول الديمقراطي على الدول العربية، نلاحظ بصفة عامة أن هذه الدول لجأت إلى انفتاح سياسي بدرجات متفاوتة لمحاولة التكيف مع ضغوط داخلية وأخرى خارجية. حيث لم يأت التحول عن النظم التسلطية التقليدية بناء على رغبة أو قناعة تامة، بقدر ما جاء لإضفاء نوع من استمرارية الشرعية السياسية وإحداث نوع من التنفيس على المستويين السياسي والا

اجتماعي، مما فتح المجال واسعا أمام عمل سياسي اجتماعي نسبي -انتقائي لبعض القوى السياسية والاجتماعية ذات العلاقة بالنخب الحاكمة، ومن ثم انعدام القدرة على بلورة وعي شعبي ضاغط في هذا الاتجاه كما حدث في بعض بلدان المعسكر الاشتراكي السابق. الجزائر لم تصل بعد إلى مستوى تحول ديمقراطي حقيقي وإن قطعت شوطا كبيرا في ذلك بالمقارنة مع بعض البلدان العربية، كما أن الانتخابات الرئاسية الأخيرة التي فاز فيها الرئيس المصري حسني مبارك بالعهدة الخامسة على التوالي عرفت توترا حادا وتزويرا في نتائجها، مثلها مثل الانتخابات الرئاسية اليمنية التي امتنع رئيسها عبد الله الصالح عن الترشح في البداية ثم تراجع ليعلن بعد ذلك عن فوزه الساحق بعد مهرجان انتخابي متأزم، واتهام المعارضة المعارضة له بالتزوير والتلاعب بأصوات الناخبين... وغيرها من النماذج التي لا تعبر فقط عن وجود انفتاح سياسي محدود في الوطن العربي، وإنما أيضا عن أزمة ديمقراطية ترتبط عادة بثلاثة أبعاد أساسية هي:

- بعد دستوري- قانوني (غلبة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية)؛
- بعد مؤسسي (ضعف الهياكل والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني)؛
- بعد ثقافي (غياب الثقافة الديمقراطية).

الأمر الذي أثر على عملية التحول الديمقراطي في المنطقة وجعل الدول العربية رهينة معاناة دائمة بالرغم من التباين فيما بينها في هذا الإطار بسبب التبعية الخارجية وعدم وجود شرعية سياسية ثابتة ومستقرة، وضعف الإنجاز، وهشاشة المجتمع المدني، وغياب دولة القانون والمؤسسات (18)، بل وعدم قدرة النخب الحاكمة على صياغة عقد اجتماعي مشترك جديد بالرغم من التنازلات المقدمة لاحتواء المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتزايدة (19).

وهنا يمكن الإشارة إلى أن غياب الإرادة اللازمة في التغيير والتحول الحقيقي نحو الديمقراطية، جعل دول المغرب العربي هي الأخرى رهينة الاعتماد على ما يمكن تسميته بسياسة التلازم المبنية على قاعدة "الديكتاتورية والديمقراطية" و"القمع والتنازلات" جنبا إلى جنب لاحتواء القوى والحركات السياسية المعارضة، ومن ثم إرساء دعائم مركزية السلطة المطلقة التي جعلت الحياة السياسية المغربية تتميز بصفة عامة بثلاثة مميزات هي: (20)

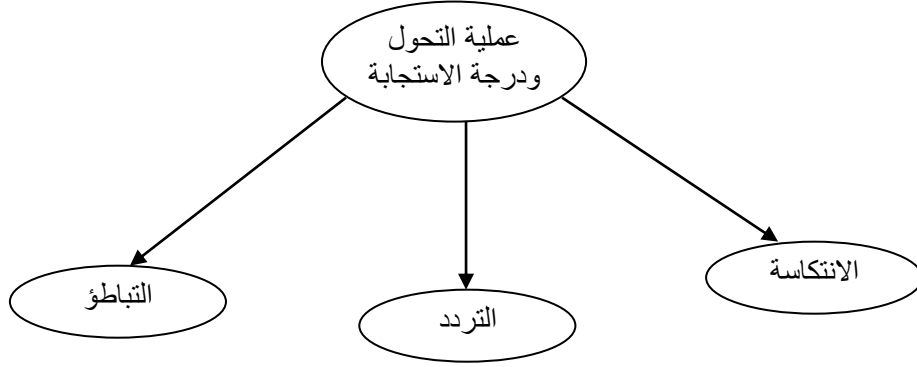
-الفردية الأوتوقراطية (النخب، التمثيل، الفعالية)؛

- التشريك للنخب يقوم على قاعدة التزكية والجلب (الولاء دون الكفاءة)؛

- اعتماد الانتخابات في شكل استفتاء (تزكية قرارات القمة).

وتأسيسا على ذلك كان لا بد أن ترتبط دوافع التحول الديمقراطي في المنطقة وأهم اهدافه والنتائج المترتبة عليه بمعطيات داخلية وأخرى خارجية ذات العلاقة بمصلحة النخب الحاكمة ورغبتها الأساسية في الاستمرارية وإعادة اكتساب الشرعية المتهاكلة. وهو ما أعطى لعملية التحول ودرجة الاستجابة القائمة ثلاثة أبعاد أساسية هي: التباطؤ، التردد والانتكاسة.

الشكل رقم 02: مميزات عملية التحول ودرجة الاستجابة



ومن الناحية الواقعية-الدستورية يمكن أن نميز بين وجود مجموعة من القيود التي تحول دون تمتع المواطنين بالحقوق والحريات المختلفة: (21) محاكم استثنائية، حالات الطوارئ، صراعات مسلحة...؛ أنظمة حكم وراثية (8 بلدان) يرأسها ملك أو أمير أو سلطان؛ جمهوريات تقضي بانتخاب الرئيس بضمانات متفاوتة لحرية الترشح والانتخاب؛ دساتير تمدد فترة الحكم وأخرى تحددها (الجزائر، مصر، لبنان، اليمن...).

المعارضة السياسية والوصول إلى السلطة:

أقل ما يقال عنها أنها ضعيفة ولا تقوم بدورها كما ينبغي. فالأحزاب السياسية العربية عند البعض ما هي إلا مجرد غطاء لزعامات قبلية أو جهوية أو شخصية دون قواعد شعبية. (22) وأن المشاركة في الجهاز التنفيذي (جزئية ومحدودة) لا تزال تعاني من العديد من العقبات بسبب ضعف المعارضة، وهيمنة ظاهرة الاستيلاء على السلطة، وتزوير الانتخابات، وتصميم القوانين على المقاس، وظواهر المشاركة الصورية، والقمع، والإقصاء، والاحتكار... (23). وفي المقابل لا ينبغي إهمال الدور المتزايد الذي أخذت تلعبه بعض منظمات المجتمع الأهلي في بعض هذه الاقطار مثلما هو الحال بالنسبة لدور النقابات المهنية في تغيير النظام السياسي العسكري في السودان على سبيل المثال عامي 1964 و 1985 ونفس الشيء بالنسبة لدور الاخوان المسلمين في مصر في القدرة على السيطرة على قطاعات الطب والمحاماة.....

الانتخابات: لقد تميزت الفترة التي أعقبت غزو العراق واحتلاله في أبريل 2003 بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية في عدد من البلدان العربية بما فيها العراق الذي عرف إلى جانب تنظيم انتخابات على مستويات عديدة، صدور قانون إدارة الدولة المؤقت في 2004/03/08 الذي توج فيما بعد بدستور العراق الدائم الذي تم الاستفتاء عليه في 15 أكتوبر 2005 ونص على نظام حكم جمهوري اتحادي ديمقراطي (تعددي)

وتقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية والأقاليم على أساس مبدأ المحاصصة القومية والطائفية.

بينما تميزت الانتخابات العربية التي شهدتها الفترة الممتدة بين 2006-2007 في فلسطين، موريتانيا، البحرين، الكويت، الإمارات، اليمن بمظهرين أساسيين هما:

مظهر إيجابي-شكلي: إقبال جماهيري وتشجيع إعلامي كبيرين.

مظهر سلبي-موضوعي: وهو تقييد إجراءات العمل وسيطرة على النتائج المعلنة.

وكما جاء الانقلاب العسكري في موريتانيا عام 2005 على نظام معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الذي وصل إلى الحكم عام 1991 كامتداد لموجة الانقلابات العسكرية التي عرفتها بلدان العراق والسودان والجزائر وليبيا... في مرحلة ما بعد الاستقلال تم تعديل الدستور الموريتاني والموافقة عليه في جوان 2006. و في سياق ذلك تم الاعلان في الجزائر عن تعديل دستور 1996 بغية تمديد الولاية الرئاسية على الطريقة المصرية واللبنانية. (24)

وهو ما يجعل التحول الديمقراطي العربي مرهونا بصفة عامة أولا بإرادة النخب الحاكمة ودرجة تنازلاتها ومدى تجاوبها مع المطالب الشعبية والسياسية القائمة وثانيا بمدى قدرة النخب المثقفة على إعداد الرأي العام وتطوير أهداف النضال السلمي وتوعية المجتمع. الامر الذي يجعل المستقبل العربي في هذا الاطار يرتبط بعاملين أساسيين:

- عامل سكوني-ثابت: يتميز بديمقراطية شكلية وتنازلات إجرائية براغماتية لمواجهة الأزمات واحتوائها إلى حين.

- عامل دينامي-متغير: يتميز بتحول في أسلوب الحكم لاسباب بروز معارضة قوية وازدياد المطالب الشعبية والسياسية والرغبة الجادة في تحقيقها.

الاستنتاجات:

مما سبق يمكن القول أن عملية التحول الديمقراطي تقتضي ضرورة توافر الارادة اللازمة لاحترام الحقوق والحريات وبناء مؤسسات ديمقراطية تفتح المجال امام الحوار وقبول الراي الاخر والتداول السلمي على السلطة. كما أن استمرار تميز الحياة السياسية العربية بمظاهر:

اعتماد تعددية سياسية مقيدة كوسيلة للتنفيس ورفع الضغط وإعطاء الفرصة لجماعات سياسية معارضة في حدود معينة.

سيادة نمط سلطوي -تنافسي او شبه تنافسي قائم على القمع والتقييد على حساب المشاركة السياسية الفعلية وحكم القانون.

قد يزيد في تعميق ازمة علاقة الدولة بالمجتمع التي لا تزال تعاني من شيوع ظاهرة الاغتراب واللامبالاة السياسية على المستويين المجتمعي والفردى، ووجود مجموعات إسلامية متطرفة (مصر والجزائر ...) وحركات انفصالية (العراق والسودان والصومال)، وتنظيمات اجتماعية وثقافية مستقلة ذات الولاءات الاثنية

والعشائرية والدينية والمذهبية بل وصراعات مفتوحة متأثرة بعوامل داخلية وأخرى خارجية متنوعة ومعقدة.

ومن العوامل المحفزة على التحول الديمقراطي العربي في ظل الأوضاع الراهنة ضرورة استغلال المنافذ التي ينتجها الهامش الديمقراطي الموجود والعمل على ايجاد البيئة الملائمة سياسيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا فضلا عن اهمية تفعيل وظائف منظمات المجتمع الاهلي غير الحكومي لتمكين التعبير عن الارادة الحرة وتوسيع سبل المشاركة وملء الفراغ لا سيما فيما يتعلق بمجال المناقشات العامة و اقتراح الحلول وتنفيذ السياسات العامة ومراقبتها. ولنا في نماذج التحول الديمقراطي التي تشهدها بعض دول المعسكر الاشتراكي سابقا خير مثال على ما نقول.

المراجع والهوامش

- 1- إكرام بدر الدين، "اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي آسيا"، في: مجموعة من المؤلفين، آسيا والتحويلات العالمية، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998، ص ص 211-214.
- 2- عبد الإله بلقزيز، "الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات"، في: علي خليفة الكواري (وآخرون)، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 136.
- 3- أنظر: هدى ميتكيس، "التجارب الآسيوية في الإصلاح السياسي"، في: <http://www.arabrenwal.com>
- 4- حول مراحل الانتقال إلى الديمقراطية أنظر: علي خليفة الكواري (محررا)، الخليج العربي والديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص 23-28. وللاطلاع أكثر على الانتقال الديمقراطي وبعض تجاربه راجع على سبيل المثال:
 - لاري دايموند، الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1995.
 - إسماعيل الشطي (وآخرون)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003.
 - أسامة عبد الرحمن وآخرون، الخليج العربي والديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
 - ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 5- علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية" في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 37.
- 6- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 313. وللاطلاع أكثر على مفهوم الديمقراطية راجع مثلا:

- لسلي لبيسوت، الحضارة الديمقراطية، تعريب: فؤاد مويساني وعباس العمر، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1964.
- جان ماري جوينو، نهاية الديمقراطية، تعريب: ليلي غانم، بيروت: دار الأزمنة الحديثة، 1998.
- Philippe C.Shmitter, "Democracy's future more liberal, pre-liberal or post-liberal" in: Journal of democracy, vol 6, N° 1, january 1995.
- 7- علي خليفة الكواري، نفس المرجع، ص 40.
- 8- ثناء فؤاد عبد الله، نفس المرجع، ص ص 30-31.
- 9- معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي، العدد 326، أبريل 2006، ص ص 17-18.
- 10- سعيد زيداني، "إطالة على الديمقراطية الليبرالية" في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 64.
- 11- معتز بالله عبد الفتاح، نفس المرجع، ص 19.
- 12- راجع مثلاً: صالح زياني، "واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، عدد 09، جانفي 2004، ص ص 70-71.
- 13- سامح فوزي، "الموجة الرابعة... الديمقراطية تواجه الديكتاتورية" في: <http://Islamonline.net/arabic>
- 14- نفس المرجع.
- 15- أحلام السعدي فرهود، "الواقع العربي: هل يستجيب لدعاوى الإصلاح؟"، الديمقراطية، العدد 13، جانفي 2004، ص ص 35-54.
- 16- أنظر: تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004 الذي يحمل عنوان: أن الأوان: دعوة للحرية وللحكم الصالح في العالم العربي.
- 17- نفس المرجع.
- 18- ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص ص 30-31.
- 19- لقد عرفت الدول العربية قبل وبعد حرب الخليج الأولى مجموعة من الظواهر ذات العلاقة، حيث وقعت على سبيل المثال سلسلة من المواجهات والصراعات في العديد منها، كالجزائر، مصر، الأردن، الكويت، موريتانيا، المغرب، الصومال، اليمن الجنوبية، السودان، تونس... وارتفع عدد المنظمات غير الحكومية من أقل من 20 ألف منظمة في منتصف الستينيات إلى 70 ألف منظمة في أواخر الثمانينيات. كما ظهرت مجموعة من الأحزاب والحركات السياسية: 43 في اليمن، 46 في الجزائر، 23 في الأردن، 19 في المغرب، 13 في مصر، 11 في تونس، 6 في موريتانيا، وذلك بالتوازي مع تنامي ظواهر تضخم عدد السكان ونمو الطبقة الوسطى وتداعيات الفقر والمديونية... أنظر مثلاً: سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص 39 وما بعدها.

- 20- أنظر: الهرماسي محمد عبد الباقي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 43.
- 21- فاتح سميح عزام، "الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية" في: مجموعة من المؤلفين، الدستور في الوطن العربي عوامل الثبات وأسس التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص ص 69-71.
- 22- ثناء فؤاد عبد الله، نفس المرجع السابق، ص 240.
- 23- عبد الإله بلقزيز، "أزمة المعارضة السياسية في الوطن العربي" في: المعارضة والسلطة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 15-9.
- 24- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، حالة الأمة العربية 2006-2007 أزمات الداخل وتحديات الخارج، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 75 وما بعدها.